مجلة الدراسات القانونية المقارنة
المجلد10/ العـــدد01 (2024)، ص.ص.264-276 ISSN:2478-0022 EISSN:2600-6154

اضطهاد الأقليات المُسلِمة حول العالم

أقلية "الإيغُور" أنموذجًا

The Persecution of Muslim minorities all over the world. "The Uyghur Minority Model

بومعزة نوارة

Nouara BOUMAZA

أستاذة محاضرة ب، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية

Lecturer class B, specializing in Public Law, Faculty of Law and Political Science, University of Bejaia

nouara.boumaza@univ-bejaia.dz

تاريخ إرسال المقال:2024/05/20 تاريخ القبول:2024/06/25 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

يعد موضوع الأقليات من بين المواضيع الذي يحظى بأهمية بالغة في نطاق القانون الدولي، وهو ما جعل هيئة الأمم المتحدة تولي اهتمام كبير لهذا الموضوع، حيث قامت بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لضمان حماية هذه الأقليات، رغم ذلك لا تزال هذه الأخيرة تتعرض لأبشع الجرائم التي يمكن أن تُرتكب في حق الإنسانية وهذا أمام مرأى ومسمع العالم بأسرِه، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنتطرق لدراسة أقلية "الإيغُور" المتواجدة في إقليم سي جيانغ في الصين والبحث في جذور الأزمة مع تبيان مختلف الانتهاكات والجرائم البشعة التي تعرضت لها ولا تزال تتعرض لها والتي ترقي لجرائم إبادة جماعية خاصة في ظل السياسة التي تنتهِجها الحكومة الصِينية اتجاهها التي تستهدف محو هويتها الدينية، واللغوية والثقافية، وهذا دون تحرك فعلي للمجتمع الدولي لوقف هذه الجرائم المرتكبة في حقها.

كلمات مفتاحية:

الأقليات، الصين، "الإيغُور" ، تركستان الشرقية.

Abstract:

The subject of minorities is considered to be one of the most significant subjects of international law, which has led the United Nations to pay attention to the subject by concluding several international instruments to protect it. However, it remains exposed to the most heinous crimes against humanity that can be committed in full view of the world. In the current study, we shed light on the minority of "Uyghur" in xinjiang -china- and research on the roots of the crisis, indicating various violations

المؤلف المرسل: نوارة بومعزة **Email :**nouara.boumaza@univ-bejaia.dz

and heinous crimes to which it has been subjected and which promote international genocide, Especially in the context of China's politics that aim to eliminate its religious, linguistic and cultural identity without any effective international action to end these crimes.

Keywords:
Minorities, China, Uyghur, Eastern Turkistan.

مقدّمة

عرفت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية الاهتمام الدولي بحماية حقوق الأقليات وظهر ذلك من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية في ظل "عصبة الأمم"، لكن هذا النظام لم يُعمِر طويلاً وانتهى مع بداية الحرب العالمية الثانية والذي نتج عنه بعد نهايتها ميلاد هيئة الأمم المتحدة، الذي جسد حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، إلا أنه لم يتضمن أية بُنود بشأن حقوق الأقليات، وانما اكتفى بالإشارة بصفة عامة على الحقوق الأساسية للإنسان (المواد: 01/03، 13/02-ب والمادة 55/03 من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945).

قامت بعد ذلك الأمم المتحدة بإبرام العديد من الصُكوك الدولية، الإعلانات وإبرام اتفاقيات دولية، ولعل إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية؛ إثنية أو دينية ولغوية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 135/47 (د.47) الصادر في 18 ديسمبر 1992 أحسن مثال على ذلك، والذي يُعتبر أوّل وثيقة دولية أشارت الى حقوق الأقليات بصفة تفصيلية، لكن رغم كل هذه النصوص إلا أنَّ هذه الأخيرة لا تزال تتعرض لأبشع الجرائم التي يمكن أن ترتكب في حق الانسانية وهذا وسط صمت وتواطؤ دولي.

وتعتبر أقلية "الإيغُور" في إقليم شينجانغ أو ما يعرف بتركستان الشرقية الواقعة شمال غرب الصين أنموذجًا عن هذه الأقليات المضطهدة في العالم وهذا لاختلافها الدِيني، العِرقي واللُغوي مع المجتمع الصِيني، ويشهد الإقليم توترًا وأزمات ليومنا هذا، ونظرًا للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لهذا الأخير تعمل الحكومة الصينية على فرض سياستها عليه بشتى الطرق وذلك على حساب القضايا الإنسانية.

تتجلى أهمية دراسة موضوع أقلية الإيغور الى تبيان معاناة اخواننا المسلمين في إقليم تركستان الشرقية على الرغم من وجود ترسانة من النصوص القانونية الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان وحقوق الأقليات، وكما يتم ابراز الجذور التاريخية لأزمة أقلية "الإيغُور" المتمتعة بالحكم الذاتي والخاضعة للصين والوقوف على مختلف الانتهاكات الجسيمة والجرائم المرتكبة ضدها التي ترقى لجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد إنسانية، مع تبيان مواقف الدول وكذا منظمة الأمم المتحدة من هذه القضية.

بناءً على ما سبق سنحاول البحث في مدى فعالية المواقف الدولية في حماية أقلية مسلمي "الايغوُر".

ولدراسة وتحليل موضوع البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بوصف مختلف الجرائم اللاإنسانية التي ارتكبتها الحكومة الصينية في حق الشعب الإيغُوري والتي ترقى لجرائم إبادة جماعية مُدَبرة، هذا بالإضافة الى المنهج النقدي وذلك بانتقاد كيفية تعامل الدول ومنظمة الأمم المتحدة من هذه الأزمة.

ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى جزئين أساسِيين؛ يتعلق الأول بدراسة أزمة الأقلية المسلمة في "الإيغُور"، وذلك من خلال البحث في الخلفية التاريخية لأزمة "الإيغُور" وتبيان أبرز الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد هذه الأقلية، أما الجزء الثاني تطرق لدور المجتمع الدولي في مواجهة الجرائم المرتكبة ضد أقلية "الإيغُور" وتم فيه دراسة تباين موقف الدول والأمم المتحدة من الأزمة.

المحور الأول

أزمة الأقلية المُسلِمَة في "الإيغُور"

تُعد الأقلية المسلمة "الإيغُور" المتواجدة في إقليم تركستان الشرقية من بين الأقليات التي عانت ولا تزال تعاني من السياسات العرقية التي تنتهجها الصين ضدها، والذي وصل إلى حد حرمانهم من أدنى حقوقهم الأساسية وارتكاب جرائم ترقى لجرائم الابادة وهذا دون تحرك فعلي دولي لإيقاف مثل هذه الانتهاكات المرتكبة في حقها.

ويعود الصراع القائم في إقليم سين كيانغ الى جذور تاريخية غالبًا ما تميّزت بالتوتر والعُنف على مرّ السنين (أولا)، أين اتخذت الدُول فيه موقفا متباينا حول الانتهاكات الحاصلة هناك، أما الأمم المتحدة فرغم إدانتها لهذه الانتهاكات إلا أنها لم تتخذ أي موقف جدي بشأن المجازر المرتكبة في الإقليم (ثانيا).

أولا

الخلفية التاريخية لأزمة "الإيغُور"

بخصوص الجذور التاريخية "للايغور"، فهي أقلية مسلمة تعيش في إقليم "سين كيانغ" والذي كان يعرف باسم "تركستان الشرقية" يعتنق شعبها الديانة الاسلامية، دخل الاسلام فيها في عهد الخليفة الأموي بن مروان عبد المالك سنة 705م، وتم فتحها فيما بعد من طرف القائد الاسلامي "قتيبة بن مسلم الباهلي" سنة 715م، وفي سنة 943 أعلن رسمياً أنّ الإسلام دين الدولة وأصبحت بذلك جزء من أرض الإسلام (عائشة بوكليخة، 2022، صفحة 265). (فاطمة حسين فاضل المفرجي، 2020، صفحة 43)

خضع إقليم "سين كيانغ" تاريخياً للحكم المنغولي الذي هيمن على وسط آسيا سنة 1220م، والذي قسم هذه الأخيرة الى "تركستان الشرقية" المسماة بإقليم "سين كيانغ" وتركستان الغربية التي عرفَت بإسم "قيرغيزستان وطاجيكستان"، واستقلت مملكة شرق تركستان عن الحكم المنغُولي بعد 8 سنوات من غزو إمبراطورية مانشُو، وتم بذلك تأسيس مملكة تُركستان الشرقية في 18 /11/ 1884م، الذي يعني أنها أرض للتُرك وكما يعني أيضًا إسلامية الإقليم (الرشيد و أسماء أكلي صوالحي، أزمة أقلية الايغور في ظل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية للصين وردود الفعل الدولية، 2021، صفحة 140).

عملت أسرة "المانشو" أثناء توليها الحكم في الصين الى اضطهاد أقلية "الإيغُور" الذين واجهوا الأسرة سنة 1648 بالسلاح، مع ذلك لم يتمكنوا من الصمود أمام سياسة التّصيين، ما جعلهم يقومون بثورات ضد الأسرة الحاكمة، وكان أهمها ثورة جنقع 1825، بعد ذلك جاءت ثورة يعقوب بك سنة 1845 واستمرت 20 سنة التي حررّت الإقليم.

رغم ذلك لم تتحصل أقلية "الإيغُور" على الاعتراف الدولي نتيجة الصراع الدولي بين روسيا وبريطانيا حول المنطقة، ما دفع هذه الأخيرة لمساندة الصين للسيطرة على الإقليم وكان ذلك سنة 1876، ومنذ ذلك الحين أصبح يسمى بإقليم "سين كيانغ" (عائشة بوكليخة، الصفحات 265-266).

وفي سنة 1931 قامت ثورة في إقليم سين كيانغ نتيجة إقدام حاكم الصين بتقسيمه الى وحدات ادارية، وفي سنة 1933 تبعتها ثورة أخرى تشكلت على إثرها جمهورية إسلامية في الإقليم، إلا أنها سرعان ما انهارت بعد تحالف الصين مع روسيا بعدما سمحت لهذه الأخيرة بالتنقيب عن الثروات المعدنية وكذا استغلال بعض المواقع الخدمية في الإقليم.

دفع ذلك الى قيام سكان الإقليم بثورة أخرى عام 1944 بزعامة القائد "علي خان" إلا أنَّ إقدام الصين مرة أخرى بالتحالف مع روسيا؛ نتج عنه اجهاض هذه الثورة وإرغام السكان على الصلح مع الحكومة الصينية مقابل الاعتراف لهم بإقامة حكومة تمثلهم، وهو ما حصل بالفعل حيث نال الإقليم على الاستقلال سنة 1946 وعُيّن "صبري مسعود " كرئيس للحكومة الإيغُورية.

ما تجدر الإشارة اليه أنّه أثناء قيام الثورة الصينية سنة 1949 قامت القوات الصينية مرة أخرى باجتياح الإقليم بعد مقاومة عنيفة مع السكان، وبعدها قامت بتطبيق سياسة مُشددة في كل الإقليم، وحلّت محل التعاليم الإسلامية تعاليم "ماوتسي تونغ"، ومنذ ذلك التاريخ لغاية كتابة هذه الأسطر يعرف الإقليم حالة غير مُستقرة ونشوب صراعا ت دائمة مع الحكومة الصينية (حسن حنان صبحي عبد الباقي، 2020).

وترجع الأسباب الحقيقية لرغبة الصين في الاستحواذ عن إقليم سين كيانغ لأبعاد اقتصادية وجيوسياسية، فمن الجانب الاقتصادي فالإقليم يزخر بثروات باطنية هائلة حيث يحتوي على الغاز؛ النفط؛ الفحم؛ اليورانيوم؛ الحديد وغيرها من الثروات، هذا بالإضافة لاحتوائه على أراضي زراعية شاسعة، أما من الناحية الجيوسياسية فإن الإقليم يعتبر منفذ الصين الغربي لدول وسط آسيا، ضف الى ذلك يعتبر كمنطقة عازلة بينها وبين الدول المجاورة، وكما تستغل الإقليم في التجارب النووية، إذ يُعد بمثابة منصة لصواريخ الصين البالستية (الرشيد احدادن شعيب عبد; أسماء أكلي صوالحي، صفحة 157).

زيادة على ذلك تحتل أقلية "الإيغُور"مكانة مهمة داخل المجتمع الصيني إذ يفُوق تعداد سكانها 10 مليون نسمة يسكنون في إقليم سين كيانغ الى جانب الأقليات الأخرى من القرغيز؛ الكازاك؛ الأزبيك والتتار، ويبلغ عدد سكان الإقليم 21.81 مليون نسمة ويتجاوز عدد المسلمون فيه 13 مليون نسمة أغلبهم من أقلية " الإيغُور" بحوالي 10.5 مليون نسمة يتحدثون اللغة الإيغُورية التي تُمثل اللغة الرسمية في كل تعاملاتهم (عائشة، صفحة 267) (ماذا تعرف عن: إقليم "سي كيانغ" الصيني، "تركستان الشرقية سابقا"، بلا تاريخ) (العزيز غزلان محمود عبد، 2018، الصفحات 170-174).

ثانيا

الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد أقلية "الإيغُور"

أُرتكب في حق أقلية "الإيغُور" العديد من الانتهاكات الخطيرة والجرائم التي ترقى الى جرائم دولية كجرائم الابادة الجماعية والتي يوجب القانون الدولي متابعة مرتكبيها، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول أن نذكر البعض منها فقط حيث لا يسع المجال لذكرها كلها.

ففي سنة 1952 أقدمت الصين على اعدام 120000شخص في تركستان الشرقية أغلبهم من علماء الدين الإسلامي؛ وقامت أيضا بمنع دخول أي شخص يقل عمره عن 18 سنة؛ الطلاب؛ موظّفي الدولة؛ السيدات؛ العمال والمتقاعدين الى المساجدَ، وقيّدت كذلك صلاة الجماعة، الوعظ الديني، الخُطب وحتى الدعاء لفترات طويلة وتلاوة القرآن الكريم، ومن لا يتقيد بهذه الاجراءات فيتم معاقبته بأبشع الطرق دون سؤال أو تحقيق.

كما تم هدم 29000 مسجد في تركستان الشرقية في الفترة ما بين 1949-1979، وأحرقت 370000 مركز في العاصمة "أُورموتشي" لتعليم القرآن الكريم، وأرسلت 54000 موظف ديني من أجل العمل في معسكرات الأشغال الشاقة، ومن سنة 1997 حتى الآن أغلقت أكثر من 1200 مسجد، وحولتهم لمكاتب أو مقرات للحزب الشيوعي، أو مجازر للّحوم، ومنعت خطبة الجمعة في مختلف المناطق.

وفي نفس السياق تقوم الإدارة الصينية بتقييد "الإيغُور" بين من ممارسة حقِهم في العبادة وكذا تعلم أحكام الدين الإسلامي، وتعمل على نشر الإلحاد بين أوساط الشباب الإيغُوري، وتمنع كذلك الأسر من تعليم أطفالهم تعليما دينيا، وقيّدت عملية الذهاب إلى الحج؛ فكل من أدى هذه المناسك من موظَّفي الدولة يتم انهاء خدمته، كما أغلقت العديد من مراكز تعليم القرآن الكريم القريبة من المدارس، وأحرقت الكتب والمؤلفات الدينية، وقتل المثقفين وعلماء الدين من « الإيغُور» ، وهذا رغم نص المادة 36 من الدستور الصيني على حرية كل مواطن صيني في العقيدة والدين، وتعمل الدولة على حماية الشعائر الدينية للمواطنين (أستونر سركان، 2014).

زاد الضغط على مسلمي "الإيغُور" خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فأقدمت القوات الصينية على تنفيذ العديد من أحكام الإعدام في حق الإيغُوريين دون محاكمة، وزعمت قيامهم بأعمال إرهابية، وكما تُجبر الأسرى على أكل لحم الخنزير وشرب الخمر، وتمادت الصين بما تفعله وألقت بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و12 عاما في سجون بدائية وتم تعذيبهم بأبشع أنواع التعذيب نتيجة تحصلهم على تعليم ديني غير مرخص (نجاح، 2019) (أستونر سركان).

إضافة الى كل هذه الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها أقلية "الإيغُور" من طرف الحكومة الصينية، أقدمت أيضا على إنشاء محاكم تفتيش رقمية وهذا رغم تحذيرات "التجمع الإيغُوري العالمي" المتواجد في المنفى، بأنّ الحكومة الصينية تستغل محاربة العالم للإرهاب لمحو الإسلام في الصين، وكما أشار التجمع إلى حملة الاعتقالات التي تقوم بها اتجاه المسلمين نتيجة التزامهم بالصلاة؛ الصيام؛ إطلاق اللحى أو ارتداء الحجاب، قراءة القرآن (مُحَّد سرحان، 2022).

هذا بالإضافة الى قيام الحكومة الصينية عن طريق شركة مراقبة بتعقُّب تحركات أزيد من خمسة مليون مسلم وهو ما كشف عنه الباحث الأمني الهولندي "جيفرز فيكتور "، حيث تم وضع كل المعلومات الخاصة بهم من أسماء، تاريخ الميلاد وأرقام بطاقات الهوية وغيرها على قاعدة بيانات تسيُرها شركة SenseNets، التي تشتغل مع الشرطة الصينية وتقوم باستخدام الذكاء الاصطناعي للتعرف على الوجه وتحليل مختلف البيانات، وقد تضمنت هذه الأخيرة تفاصيل عن أزيد

من مليوني شخص كتواجدهم في مقاهي إنترنت، مساجد، مراكز شرطة أو بالقرب منها، وأماكن أخرى مُزودة بكاميرات المراقبة (نجاح شوشة).

أضف الى ذلك تقوم الصين بمطاردة مسلمي "الإيغُور" الفارين الى الخارج، ففي استراليا نظم مهاجرو "الإيغُور" وقفات احتجاجية في عدّة مدن فيها، للتنديد عن اضطهاد مجتمعهم في الصين، واحتجاجا على تتبعهم في الخارج، وقال "كلارك مايكلا " وهو باحث في شؤون " الإيغُور" في استراليا أنّ هذه الملاحقات تحدُث مع أقلية "الإيغُور" في أماكن مختلفة من أنحاء العالم وليس في استراليا فقط.

لم تقف الحكومة الصينية عند هذا الحد بل وصل الأمر بها الى حرق المحجبات أحياءً، ففي صيف 2013 امتنعت سيدات عن خلع حجابهن في منطقة "قشغر" فتم حرقهنّ أحياء داخل بيوتهن، وزعمت أنهن إرهابيات انفصاليات، وكما قامت بقتل مجموعة من الشباب "الإيغُور" يين في منطقة " قاريليك" ولم يتم التعرف عليهم إلا عن طريق تحليل الحمض النووي DNA.

أكثر من ذلك قامت الحكومة الصينية بتطبيق مجموعة من القوانين منذ أفريل 2017 من بينها إصدار "قانون لتوحيد شعائر الصلاة" لولاية "خوتان" الواقعة جنوب تركستان الشرقية، وتم تحريف الآذان والاقامة للصلاة ؛ وجعلها صياغة تُمجد الدولة الصينية ورئيسها، وقد جاء نص الأذان المحرف كما يلي: *"كلنا أبناء الوطن؛ كلنا أبناء الوطن؛ الوطن أكبر؛ الوطن أكبر؛ حان وقت الصلاة؛ حي على الفلاح؛ اطلبوا وحدة وأمن الوطن؛ اطلبوا نهضة الوطن"*، أما صيغة الإقامة المحرفة فتضم نفس النص السابق مع استبدال عبارة "قد قامت الصلاة" بـ"حان وقت الصلاة" (الصين تتدخل في عبادات مسلمي تركستان الشرقية وتلزمهم بـ"أذان وأدعية محرفة، 2017).

وكما تتبع الحكومة الصينية إجراءات جد صارمة لخفض عدد معدلات النمو الديمغرافي لدى مسلمي "الإيغُور" وأقليات أخرى، وتتبع في ذلك سياسة التعقيم الاجباري وأجبرت العديد من النساء على الاجهاض، وكما تفرض غرامات مالية في حالة إنجاب أكثر من طفليين وهو ما جعل بعض الخبراء أن يسميها على أنها نوع من أنواع "الإبادة الجماعية الديمغرافية" (تحديد نسل قسري.. الصين تفرض قيودا صارمة لمنع مسلمي الإيغور من الإنجاب"، 2020).

من خلال ما سبق تبين أن الحكومة الصينية ترتكب جريمة "ابادة جماعية" مدبّرة ضد الأقلية المسلمة في تركستان الشرقية "الإيغُور"، وهذا في ظل صمت دولي واسلامي على ما يرتكب هناك، وحتى على مستوى الهيئات الدولية لم نلمس أي تنديد من طرف هذه الدول، وهذا عكس ما وقع مع أقليات أخرى حيث ناصرت العديد منها ومثال ذلك دفاعها عن أقلية "الروهينغا" واستنكرت السياسة القمعية للجيش البورمي اتجاهها خاصة في سنة 2017، والسبب في عدم تعاون الدول الإسلامية مع أقلية "الايغور" واضحا وهو وجود مصالح اقتصادية واستثمارية مشتركة بينها وبين الحكومة الصينية.

المحور الثاني

أي دور للمجتمع الدولي في مواجهة الجرائم المرتكبة ضد أقلية "الإيغُور"

ارتكب في حق أقلية "الإيغُور" جرائم من أبشع الجرائم الدولية يندى لها جبين البشرية، فرغم ما ارتكب وما زال يرتكب فإنه لا وجود لموقف دولي فعلي حول الأزمة من أجل تسليط المسؤولية الدولية على القائمين على اضطهاد هذه الأقلية سواء من طرف الدول (أولا) أو من الهيئات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة (ثانيا).

أولا

تباين موقف الدول من أزمة "الإيغُور"

اختلف موقف الدول حول قضية "الإيغُور" بين مدافع عنها كتركيا وبين مؤيد لما تقوم به الحكومة الصينية وهو الموقف الذي اتخذته معظم الدول الاسلامية العربية، وبين منذد للاضطهاد الذي تتعرض له هذه الأقلية.

أ: موقف الدول الإسلامية

استغلت الحكومة الصينية الجُهود الدّولية لمكافحة الارهاب، وقامت بالربط المباشر بين حركة شرق تُركستان الاسلامية وتنظيم داعش والقاعدة، من أجل إبعاد أيُّ دعم دولي لأقلية "الإيغُور" واعتبرت أنّ هذه القضية متصلة بالإرهاب والانفصال، ولا علاقة لها بالحقوق الأساسية أو التمييز والاضطهاد الذي تعاني منه هذه الأقلية (وليد دوزي، 2018، صفحة 336).

من جهة أخرى ما يحُول دون مساندة الدول لأقلية "الإيغُور" هو مكانة الصين في الساحة الدولية، فإضافة لتمتعها بحق النقض داخل مجلس الأمن تعتبر أيضا ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكما تُعد دولة نووية، وهو ما يصَّعب من مساندة الدول لهذه القضية (وليد دوزي، الصفحات 335-336).

فالدول الاسلامية مثلا تجاهلت تمامًا ما يحدث لأقلية "الإيغُور" وهذا نظرا للمصالح الاقتصادية التي تربطها مع الصين، وهو ما يُفسر هذا الموقف، فأغلبية هذه البلدان لها روابط سواء من الجانب الاستثماري أو الاقتصادي مع الصين، سيما دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والتي تُريد أن تكون كطرف فاعل في المشروع العملاق الذي أعلنت عنه الصين في سنة 2013 (وتم توقيع في اطار هذا المشروع اتفاقيات تجاوزت قيمتها 3.5 ترليون دولار، والهدف منها إحياء طريق الحرير القديم، وذلك بالربط بين 78 دولة عبر آسيا، أوروبا وافريقيا بممرات الشحن وكذا بخطوط السكك الحديدية وغيرها من المشاريع) وهو ما دفع بالدول الاسلامية بدعم سياسة الصين وتخليها عن مبدأ الأخوة الاسلامية (الرشيد احدادن شعيب عبد; أسماء أكلي صوالحي، الصفحات 150-151).

وفي سنة 2019 قامت 37 دولة بينها دول عربية وإسلامية بتوجيه رسالة إلى هيئة الأمم تدّعم فيها سياسة الصين، وكان ذلك ردا على رسالة مشابهة تقدمت بها 22 دولة أغلبها غربية نددت عن سياسة هذه الأخيرة في منطقة "سين كيانغ"، الأمر الذي دفع رئيس جمعية تركستان الشرقية أن يصف موقف الدول العربية إزاء أقلية "الإيغُور"بـ "السيء، السلبي والمصلحي"، وأشار الى أن هذه الحكومات رجحت مصالحها الاقتصادية والسياسية على حساب المصالح والحقوق الأساسية لمسلمي الإيغُور (قايد حسين، 2022).

أما فيما يخص الموقف التركي فنجد أن الرئيس التركي الحالي انتقد بشّدة اضطهاد الصين لأقلية "الإيغُور" ووصفها بـ "شبه الإبادة الجماعية"، وتحول موقفه الى أزمة بين البلدين هدد بقطع العلاقات بينهما، ولكن رغم هذه الأزمة لم يمنع

ذلك من توقيع اتفاق شراكة استراتيجية سنة 2010 (الرشيد احدادن شعيب عبد; أسماء أكلي صوالحي، صفحة 151) .

رغم تعاطُف كل من الدولة التركية والرأي العام التركي إزاء أقلية "الإيغُور"، الا أنّ مساعدات الدولة التركية لهذه الأقلية تضاءلت بشكل متزايد وأصبحت مجرد مواقف خطابية لا أكثر، رغم إعلانها في الكثير من المرّات أنَّ السياسة الصينية المتبعة "عار على الإنسانية"، ورجحت بذلك مصالحها الاقتصادية والسياسية المشتركة بينها وبين الصين على حساب الحقوق الأساسية لهذه الأقلية.

أكثر من ذلك وافقت السلطات التركية في 2019 على ترحيل الآلاف من مهاجري "الإيغُور" الى طاجاكستان وبمجرد وصولهم يتم ارسالهم الى الصين (Browne, 2020) وهو ما أثار انتقادات واسعة داخل تركيا، وقد أعرب آنذاك نائب رئيس حزب الخير بالبرلمان التركي أنّ حكومة تركيا باعت "الإيغُور" بين الأتراك الهاربين من الصين، مقابل حصولها على قرض من هذه الأخيرة (حكومة أردوغان باعت مسلمي الايغور مقابل قرض من الصين، 2020).

فالواقع المر يثبت أن ما تمر به الأقليات المسلمة في عالمنا المعاصر ومنها أقلية "الإيغُور"انما نتيجة تخاذل الدول الاسلامية نفسها، فبعد أن عاشت هذه الأخيرة عصرها الذهبي بوحدتها وايمانها الصادق بالله عز وجل أصبحت اليوم لا تبالي بما يحدث للمسلمين من انتهاكات في مختلف أنحاء العالم، وسمحت للدول الأجنبية أن تتدخل في شؤونها الداخلية وتدبرها، وأصبحت بذلك مجرد لفظ بلا مدلول (السمان مُحَّد عبد الله، الصفحات 6-7).

ب: موقف الدول الغربية

نذكر على سبيل المثال من خلال هذا الفرع موقف كل من الولايات المتحدة وألمانيا، فألمانيا نددت على الانتهاكات المرتكبة ضد أقلية "الإيغُور"، كما طالبت الحكومة الصينية بضرورة امتثالها لواجباتها الدولية الخاصة بحقوق الانسان، وطالبت أيضا بالسماح للمنظمات الدولية وخاصة المفوضية السامية لحقوق الانسان بالدخول الى إقليم تركستان الشرقية للوقوف على أوضاع أقلية "الإيغُور"، ومن جهة أخرى طالب النشطاء الحقوقيين الألمانيين حكومتهم باتخاذ خطوات جدية ضد الحكومة الصينية باعتبارها شريكها الاقتصادي الأبرز (الرشيد احدادن شعيب عبد; صوالحي أسماء أكلي، الصفحات 156-157).

من جهتها صنفت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب ما تقوم به الصين اتجاه مسلمي "الإيغُور" في إقليم سين كيانغ كجريمة ضد الإنسانية وإبادة جماعية، وهو ما دفعها لفرض عقوبات على المسؤولين الصينيين، وكما صنفت العديد من الوكالات الصينية التي لها علاقة بهذه الانتهاكات على القائمة السوداء، وبدوره تمسك الرئيس الحالي بهذا الموقف المتشدد تجاه الحكومة الصينية فيما ترتكبه من انتهاكات في حق هذه الأقلية المسلمة.

وفي مارس 2021 أصدرت الحكومة الأمريكية وثيقة "التوجيه الاستراتيجي المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي"، التي تضمنت ضرورة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن الديمقراطية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وأشار الى إقليم سين كيانغ في الصين (مُحَّد، 2021) (مُحَّدين مُحَّد عبير المرسي، 2023، الصفحات 20-23).

رغم الموقف الأمريكي الحالي في الدفاع عن حقوق الأقليات، وتصريح مندوبتها لدى الأمم المتحدة بأن بلادها لم تنس ما تعانيه الأقليات في العالم وذكرت أقلية "الإيغُور" المضطهدين في الصين، إلا أن هذه التصريحات جاءت خدمة لمصالحها لا أكثر، ففي السنوات الماضية التزمت الصمت عما يحدث من تجاوزات في حق كل الأقليات وفي ظل تحّول في موازين القوى في العالم كان لابد عليها من تغيير سياستها بما يخدم مصالحها، فمسألة حقوق الانسان تستعملها فقط كورقة ضغط على الدول وهو ما تفعله مع الحكومة الصينية حاليا.

ثانيا

موقف الأمم المتحدة من قضية "الإيغُور"

على الرغم من التقارير التي يقدمها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والذي يقر فيه في الكثير من المرات على وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في إقليم سين كيانغ ترقى إلى "جرائم ضد الإنسانية"، إلا أنَّ الأمم المتحدة لم تتعامل بجدية إزاء هذه القضية، وتراوحت مواقفها حول القضية الإيغُورية بين القلق ومطالبة بتدخل على الأقل من مجلس حقوق الانسان باتخاذ قرار لمناقشة الوضع في إقليم سين كيانغ.

ومن بين هذه التقارير ما نشرته مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان في 31 2022/08، في الدورة 51 لمجلس حقوق الانسان، أين نددت بالتعذيب وكذا سوء المعاملة والاحتجاز التعسفي، العنف الجنسي والعمل القسري في منطقة سين كيانغ الإيغُورية.

وأضاف التقرير أعلاه أن الاعتقالات التعسفية ضد الإيغُوريين وغيرهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية قد تشكّل جرائم دولية ولا سيّما جرائم ضد إنسانية وابادة، ورفعت توصياتها إلى الحكومة الصينية وأصحاب المصلحة الآخرين للنظر في هذه المسألة (l'homme, Haut-Commissariat aux droits de, 2022).

نتيجة لهذا التقرير المقدم من طرف المفوضية أعدت مجموعة من الدول في أكتوبر 2022 مشروع قرار حول قضية "الإيغُور" وعرضته على مجلس حقوق الانسان لتنظيم مناقشة حوله، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، تركيا، فرنسا، استراليا، كندا ودول أخرى، غير أنه لم يتم اعتماده حيث صوتت 17 دولة فقط لصالحه، و19 دولة أخرى رفضته بينما 11 دولة أخرى امتنعت عن التصويت (مجلس حقوق الانسان، 2022).

وفي 23 نوفمبر 2022 حثت لجنة القضاء على التمييز العنصري الحكومة الصينية على إطلاق سراح المحتجزين في إقليم سين كيانغ، وضغطت عليها لسنّ اصلاحات استنادًا الى التقرير السابق المقدم من طرف مفوض حقوق الإنسان الصادر في أوت 2022 الذي رأى أن معاملتها لأقلية "الإيغُور" قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية (Committee on the elimination of racialdiscrimination, 2022).

وأشارت فيما سبق لجنة القضاء على التمييز العنصري في سبتمبر 2018 بأنها تلقت عدّة تقارير عن احتجاز الصين لأكثر من مليون شخص من "الإيغُور" والأقليات المسلمة تحت ذريعة مُكافحة التطّرف الدّيني، وتأسفت اللجنة عن عدم وجود بيانات رسمية لعدد المحتجزين لفترات طويلة دون اتهام أو محاكمة (لجنة التمييز العنصري، 2018).

نتيجة لهذه التقارير قامت مجموعة من الدول من بينها تركيا على مستوى مجلس الأمن بالتوقيع على بيان يُندد بالانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها الحكومة الصينية في إقليم تركستان الشرقية ضد مسلمي الإيغُور، وقد تضمن تقارير ذات مصداقية مفادها وجود العديد من المعسكرات لإعادة التثقيف السياسي أين تم اعتقال بشكل تعسفي أكثر من مليون شخص من "الإيغُور"، وهو ما دفع الدول الموقعة على البيان للإعراب عن قلقهم حول الوضع في إقليم سين كيانغ (ملاسنة بين مندوبي تركيا والصين بمجلس الأمن بسبب بيان الإيغور").

وفي 8 ماي 2023 انعقدت الدورة 85 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، والتي تطرقت الى الجرائم المرتكبة من طرف الصين ضد المرأة في تركستان الشرقية منها العنف الجنسي، الزواج القسري، الإجهاض والتعقيم القسري، واجبار نساء "الإيغُور" على الزواج من الصينيين، التوظيف القسري...، وحثت اللجنة على الوقف الفوري لهذه الممارسات وضمان حقوق النساء الإيغُوريات (لجنة القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة، 2023).

يتضح مما سبق أن الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها عجزت عن التصدي للانتهاكات الصارخة التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في حق مسلمي "الإيغُور" ، وهذا رغم السياسة الوحشية التي تنتهجها الصين في التعامل مع هذه الأقلية، أين وصل الأمر بها الى رفض السماح للمنظمات المعنية بحقوق الانسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالقيام بزيارات الى معسكرات "الإيغُور" في أكثر من مَرة.

نتيجة لذلك بقيت القضية الإيغُورية محل تجاذبات بين الدول خاصة أن الصين من جهة تتمتع بالعضوية الدائمة داخل مجلس الأمن ومن جهة أخرى تعتبر كقوة اقتصادية عالمية، الأمر الذي حال دون اتخاذ موقف دولي حاسم ضدها لوقف الأعمال الوحشية التي تتعرض لها هذه الأقلية، هذا بالإضافة الى أن الدول لا يمكن لها أن تُجازف بالمصالح المشتركة بينها وبين الحكومة الصينية.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في موضوع الأقليات المسلمة حول العالم أقلية "الإيغُور"كأُنموذج، تبين أنها من بين الأقليات المسلمة التي تعرضت ولا تزال تتعرض لأبشع أنواع الاضطهاد والعنف بمختلف أشكاله في إطار سياسة مُمَنهجة من طرف الحكومة الصينية، والذي يعتبر كتعدي صارخ لحقوق الانسان وتجاوزا للاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الموضوع.

حيثُ عمدت الصين إلى إتباع سياسة اجرامية قمعية في إقليم تركستان الشرقية وارتكبت الكثير من المجازر ضد أقلية "الإيغُور" تهدف من وراءها إلى إبادة جماعية لهذا المجتمع، أضف الى التضييق عليهم وتصنيفهم ضمن الجماعات الارهابية وهذا لتبرير سياستها ضدهم من جهة، وعدم مساندتهم وانصاف قضيتهم من طرف المجتمع الدولي من جهة أخرى.

أدّت بذلك السياسة الصِينية إلى انقسام الدول فيما بينها بين مُؤيد ومُعارض، فالدُول الغربية كثيرًا ما تندد بالجرائم التي ترتكبها الصين وتدعو الى احترام حقوق الانسان في إقليم سين كيانغ، غير أنَّ موقفها بقي ليومنا هذا مندد فقط دون اتخاذ موقف فعلي لردع تلك الانتهاكات، أما الدول الإسلامية فغالبًا ما تُؤيد ما تقوم به الحكومة الصِينية نظرًا لِعدَّة اعتبارات اقتصادية كانت أو سياسية.

أما المنظمة الدولية لم تتخذ أي موقف فعلي حيال ما يحدث في تركستان الشرقية ضد أقلية "الإيغُور"، وبطبيعة الحال عندما يتعلق الأمر بالأقليات المسلمة فغالبًا ما يكون دور الهيئة يتمثل في الإدانة والتنديد لا أكثر، في حين أنَّ حل الأزمة يستوجب اتخاذ تدابير مُلزمة اتجاه كل دولة تخرق الحقوق الأساسية لهذه الأقليات.

ويظهر من خلال هذا الموضوع أيضًا الارتباط بين أقلية "الإيغُور" وهيمنة الدول الكبرى خاصةً الصين التي لها عضوية دائمة في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة وامتلاكها لحق الفيتو، التي تعمل على منع صدور أي قرار ضدها جراء ما ترتكبه في حق هذه الأقلية، الأمر الذي عمق من الأزمة، أضف لذلك أيضا تواطئ الدول الإسلامية وهذا بتغليب المصالح الاقتصادية والسياسية على حساب الاعتبارات الإنسانية، وهو ما يجعل من القضية الإيغُورية بعيدة عن الحل في الوقت الراهن والقريب.

في الأخير نضع بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تُساعد على إخراج أقلية "الإيغُور" والأقليات المسلمة عامة من محنتها التي تمر بها:

* ضرورة ضغط المجتمع الدولي من دول ومختلف المنظمات العاملة في مجال حماية حقوق الانسان على الصين للتراجع عن سياستها الوحشية اتجاه أقلية "الإيغُور"، فأمام كل هذه الانتهاكات التي تتعرض لها يجعل من مسألة حماية الكرامة الإنسانية لهذه الأقلية أمر لا بد منه، وهذا بعيدا عن كل الاعتبارات للدول سواء كانت سياسية، اقتصادية أو غير ذلك.

*اعادة النظر في النظام الدولي الحالي بتغليب الاعتبارات القانونية على حساب الاعتبارات السياسية للدول المتحكمة في عملية صنع القرار الدولي، لكن يجب أن تكون هناك ارادة دولية فعلية لتحقيق ذلك.

* وحدة الدول الإسلامية أصبح مسألة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، خاصة في ظل الوضع الدولي الراهن، وعدم ولاءها بذلك لا للشرق ولا للغرب بل للإسلام وحده، وتتولى هي بنفسها قضايا المسلمين وحمايتها بعيدا عن كل التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية.

قائمة المراجع:

1) المراجع باللغة العربية

أ– الكتب

السمان مُحَمَّد عبد الله. (بلا تاريخ). قضايا اسلامية معاصرة (محنة الأقليات المسلمة في العالم). الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الاسلامية، الأزهر.

ب– المقالات:

إحدادن شعيب عبد الرشيد، و أسماء أكلي صوالحي. (2021). أزمة أقلية "الإيغُور"في ظل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية للصين وردود الفعل الدولية. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، 5(2). الصفحات 138-159.

بوكليخة عائشة. (2022). السياسات الصينية تجاه أقلية "الإيغُور" إقليم شينجيانغ. *مجلة العلوم وآفاق المعارف*، *1*(2)، الصفحات 261-276.

فاطمة حسين فاضل المفرجي. (2020). الاضطهاد الديني للايغور وانعكاسه على بروز ظاهرة التطرف والارهاب. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، *17*(69)، الصفحات 41-56.

وليد دوزي. (2018). قضية "الإيغُور" في تركستان الشرقية: بين المطالب الانفصالية وسياسات الهيمنة الصينية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 11(2)، الصفحات 322-341.

شوشة نجاح. (2019). "الإيغُور" .. مليون معتقل ومحاكم تفتيش رقمية". مجلة البيان(386). تاريخ الاقتباس25 ديسمبر, 2023، من الموقع https://ar.islamway.net/article/79314

مُحَّدين مُحَّد عبير المرسي. (2023). تأثير التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة تطبيقية على مسلمي الايجور. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، *14*(1). الصفحات 1-29.

غزلان محمود عبد العزيز. (2018). الحركات الانفصالية في إقليم سينجيانج: دراسة الصين تجاه مسلمي "الإيغُور" . *دراسات*، *9*(1)، الصفحات 165-190.

المنشاوي مُحَّد. (27 مارس, 2021). مسلمو "الإيغُور" بالصين.. بايدن يكمل مسيرة ترامب. تاريخ االاقتباس 24 ديسمبر, 2022، من الموقع https://www.aljazeera.net/politics/2021/3/27

حسن حنان صبحي عبد الباقي. (2020). مشكلة "الإيغُور" وأبعادها الجيوبولتيكية من المنظور الصيني. المركز الديمقراطي العربي. تاريخ الاقتباس 16 جويلية 2020 من الموقع https://democraticac.de/?p=67829#_ftn19

مُحَّد سرحان. (14 أفريل 2023). يعرونهم من ملابسهم ويجبرونهم على شرب الخمر ظهراً..كيف يقضي مسلمو " الإيغُور" رمضان في معسكرات الصين. تاريخ الاقتباس 25 ديسمبر, 2023، من الموقع https://arabicpost.net/opinions/2022/04/14/%D

أستونر سركان. (2014). إبادة المسلمين في تركستان الشرقية. تاريخ الاقتباس 25 ديسمبر, 2022، من الموقع www.alukah.net/translations/0/70367

قايد حسين. (16 جانفي, 2022). حكومات عربية "تغض الطرف" عن قمع الصين للمسلمين. تاريخ الاقتباس 24 جانفي, 2023، من الموقع https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/

الصين تتدخل في عبادات مسلمي تركستان الشرقية وتلزمهم بـ"أذان وأدعية محرفة. 9 ماي 2017). تاريخ الاقتباس 24 ديسمبر, 2023، من https://almoslim.net/node/279

تحديد نسل قسري.. الصين تفرض قيودا صارمة لمنع مسلمي " الإيغُور" من الإنجاب". (29 جوان، 2020). تاريخ الاقتباس 24 ديسمبر، 2022، من الموقع https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/06/29

ملاسنة بين مندوبي تركيا والصين بمجلس الأمن بسبب بيان "الإيغُور". (بلا تاريخ). تاريخ الاقتباس 25 جانفي، 2023، من الموقع https://arabi21.com/story/

ت–تقارير دولية:

لجنة التمييز العنصري. (2018). الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من 14 الى 17 للصين هونغ كونغ وماكاو. من الموقع file:///C:/Users/user/Downloads/G1827944-3.pdf

لجنة القضاء على التمييز العنصري ضد المرأة. (2023). *الملاحظات الختامية حول التقرير الدوري التاسع للصين*. تم الاسترداد من file:///C:/Users/user/Downloads/N2315321.pdf

مجلس حقوق الانسان. (2022). *مناقشة حالة حقوق الانسان في منطقة سين كيانغ الإيغُورية المتمتعة بالحكم الذاتي، الصين*. تاريخ الاقتباس 28 سبتمبر، 2022، من https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G22/505/61/PDF/G2250561.pdf?OpenElement

2) المراجع باللغة الأجنبية

Browne, G. (2020). How Turkey is sending Muslim Uighurs back to China without breaking its promise. Retrieved july 15, 2023, from https://www.telegraph.co.uk

Haut-Commissariat aux droits de L'homme. (2022). *évaluation des préoccupations relatives aux droits de l'homme au Xinjiang, en Chine.* Conseil des droits de l'homme. Consulté le 01 25, 2023, sur ; https://www.ohchr.org/fr/press-releases/2022/08/un-human-rights-office-issues-assessment-human-rights-concerns-xinjiang

Committee on the elimination of racialdiscrimination. (2022). *Prevention of racial discrimination including early warning and urgent action procedure.* Retrieved from file:///C:/Users/HP-Pro/Downloads/INT_CERD_EWU_CHN_9624_E-1.pdf